مجلة الشهاب • المجلد: 09، العدد: 01 (2023م) • ص ص 175 - 196
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

الصناعة الحديثية عند ابن رسلان في شرحه لسنن أبي داود

Hadiths Industry in the Explanation of Sunan Abu Daoud by Ibn Raslan

ط.د/ عادل بن سي علي *
مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة،
جامعة باتنة 1(الجزائر)
adel.bensiali@univ-batna.dz

د/ فائزة محمدي
مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة،
جامعة باتنة 1(الجزائر)
mohammedi_faiza@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/03 | تاريخ الاستلام: 2022/11/02 | تاريخ النشر: 2023/03/16

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الصناعة الحديثية عند ابن رسلان في شرحه لسنن أبي داود، حيث اهتم هذا البحث بتوضيح منهجه في التعامل مع علوم الحديث التي تطرق لها في هذا الكتاب، وتهدف للوصول إلى الصناعة الحديثية عنده من خلال عنايته بالأسانيد والمتون ومميزاتها، بتخريج الأحاديث وبيان درجتها وعللها والترجمة لرواتها، والاهتمام بالجرح والتعديل ودفع التعارض بين الروايات المختلفة وفقه الحديث، وقدّمت فيها لحياة ابن رسلان بجوانبها: الشخصية والعلمية، كما عرّفت بشرحه لسنن أبي داود، ثم انتقلت إلى الصناعة الحديثية عنده، حيث بينت اهتمامه بالأسانيد والمتون.

توصلت في هذه الدراسة إلى أن ابن رسلان أولى عناية كبيرة بالصناعة الحديثية؛ حيث قام بتخريج الأحاديث والترجمة للرواة بشكل مختصر مع نقل حكم العلماء على هذه الأحاديث وبيان عللها، كما اهتم بالتوفيق بين الروايات المتعارضة بمسالك مختلفة واختصر المسائل الفقهية اختصار يليق بالشروح الحديثية. وخُتم البحث بتوصيات الباحث، وقد جاءت هذه الدراسة في مبحثين تحت كل مبحث مطالب.

الكلمات المفتاحية: أحمد ابن رسلان؛ الصناعة الحديثية؛ شرح سنن أبي داود؛ الأسانيد؛ المتون؛ مختلف الحديث.

Abstract :

The present research discusses the topic of the hadiths industry in the explanation of Sunan Abu Daoud by Ibn Raslan, and sheds light on his method to deal with Hadith Sicences mentioned in the book. The study highlights the care given by Ibn Raslan to the chains of narration, the texts and their characteristics, as well as to the authentification of hadiths, their degrees, their defectiveness, narrators' biography, narrators' validation and invalidation, matching opposing narrations, and Fiqh al-hadith.

* المؤلف المراسل.

This study, which is divided into two sections, begins with a brief personal and scientific biography of Ibn Raslan, a presentation of his explanation of Sunan Abu Daoud, an identification of his industry of hadith, and a demonstration of the importance shown to chains and texts of narration.
The study concluded that Ibn Raslan has attached a great importance to the industry of hadith by adopting a method including the authentification of hadiths, a short biography of the narrators, the transposition of scholars judgements about these hadiths, the exposition of their defectiveness, as well as matching opposing narrations and bringing them into harmony with one another using different strategies, The research ends with some recommendations.
Keywords: Ahmed Ibn Raslan, Hadith industry, Explanation of Sunan Abu Daoud, Chains of narration, Texts of narration, Disputed hadith**.**

1. مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فمن مهمات المصادر الجامعة لعلوم الشريعة الشروح الحديثية، فقد اعتمد الشراح والفقهاء على السنة اعتمادا مباشرا في بيان الأحكام الشرعية، ويعتبر سنن أبي داود من متون السنة التي اهتم بها شراح الحديث قديما وحديثا وله شروح مشهورة، ومن بين تلك الشروح شرح ابن رسلان الذي يعد من أبرز شروح السنن.

وعندما اطلعت على الشرح وجدت له عناية فائقة بالصناعة الحديثية، من خلال اهتمامه بالأسانيد؛ وتخريج الأحاديث وبيان طرقها، مع ذكر تراجم الرواة وأحوالهم، والعناية بمختلف الحديث، واستخراج الأحكام الفقهية، ونظرا لما حواه شرحه من الفوائد والعلوم في الصناعة الحديثية، عزمت على بيانها وتوضيح منهجه فيها، في بحث أسميته " الصناعة الحديثية عند ابن رسلان في شرحه لسنن أبي داود" .

1. 1. الإشكالية:

يعد "شرح ابن رسلان لسنن أبي داود" من أبرز المصادر في موضوعه، لصلته الشديدة بالسنة النبوية والشروح الحديثية، لهذا أردت البحث في موضوع الصناعة الحديثية في هذا الكتاب المهم، بعد أن حقق على يد خالد الرّباط ومجموعة من الباحثين بدار الفلاح المصرية، وتناول هؤلاء الباحثون الصناعة الحديثية في قسم الدراسة لكن بشكل مختصر حسب ما يقتضيه مقام التحقيق، ومن خلاله نطرح السؤال ما هي أبرز مظاهر الصناعة الحديثية عند ابن رسلان من خلال شرحه لسنن أبي داود؟ ويتضمن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي مميزات الصناعة الحديثية عند ابن رسلان من خلال شرحه لسنن أبي داود؟
2. كيف برزت الصناعة الحديثية عند ابن رسلان من خلال عنايته بالأسانيد؟
3. كيف برزت الصناعة الحديثية عند ابن رسلان من خلال عنايته بالمتون؟

4. ما مدى تمكن ابن رسلان من الصناعة الحديثية في شرحه لسنن أبي داود؟

1. 2. أهمية البحث: وتتمثل أهميته في عدة أمور، منها:

أ. إثراء المكتبة بهذا النوع من الدراسات الحديثية، التي تلقي الضوء على مسائل مهمة في علوم الحديث، لعلها تكون أساسا لانطلاق بحوث ودراسات أخرى.

ب . ضرورة العناية بالصناعة الحديثية في وقتنا المعاصر، وتوظيفها في تصنيف الشروح الحديثة.

ج . إن الصناعة الحديثية تكسب الباحث المتخصص فائدة علمية كبيرة، وذلك لاشتمالها على كثير من علوم هذا الفن وتفريعاته، كمصطلح الحديث، وعلله، والجرح والتعديل، وغير ذلك من الجوانب الحديثية.

د. معرفة الطالب للصناعة الحديثية تمكنه من الوقوف على اتجاهات الشراح المعاصرين.

1. 3. الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة متعلقة بالصناعة الحديثية عند ابن رسلان من خلال شرحه لسنن أبي داود، وإنما وقفت على ثلاث دراسات الأولى في قسم الدراسة من تحقيق خالد الرّباط ومجموعة من الباحثين بدار الفلاح المصرية للشرح والثانية في مسائل العقيدة والثالثة في المسائل النحوية والتصريفية وهي:

. شرح ابن رسلان لسنن أبي داود، تحقيق ياسر كمال وأحمد سليمان وأشرف عل التحقيق وشارك فيه خالد الرَّباط وكذلك بمشاركة الباحثين بدار الفلاح، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر، عشرون مجلد، الطبعة الأولى سنة 2016م، وتناول هؤلاء الباحثون الصناعة الحديثية في قسم الدراسة لكن بشكل مختصر حسب ما يقتضيه مقام التحقيق.

. المسائل العقدية في شرح سنن أبي داود لابن رسلان . عرض ودراسة، عبد الله محمد الجار الله، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة دكتوراه، سنة 2020م، تناولت جهود ابن رسلان في خدمة العقيدة بصورة عامة، بالإضافة إلى آرائه في المسائل العقدية.

. المسائل النحوية والتصريفية في شرح ابن رسلان الرملي ت844 لسنن أبي داود: جمعا ودراسة، تركية بنت علي القحطاني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير، 1438هـ، تناولت مسائل النحو والصرف التي تطرق إليها ابن رسلان في شرحه.

1. 4. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. الوصول إلى مميزات الصناعة الحديثية عند ابن رسلان.
2. الوقوف على الصناعة الحديثية عند ابن رسلان من خلال عنايته بالأسانيد.
3. الوقوف على الصناعة الحديثية عند ابن رسلان من خلال عنايته بالمتون.
4. معرفة مدى تمكن ابن رسلان من الصناعة الحديثية.

1. 5. منهج البحث: يتمثل منهج البحث في الآتي:

. المنهج الاستقرائي: من خلال الاستقراء التام للمادة العلمية التي تخدم الموضوع، وتتبع كل ما يدل على الصناعة الحديثية.

. كما اعتمدت على آلية التحليل لإظهار الصناعة الحديثية للمادة المنتقاة عند ابن رسلان في شرحه للسنن.

1. 6. منهجية البحث: وتتمثل منهجية عملي في الآتي:

1. اعتمدت على طبعة شرح ابن رسلان لسنن أبي داود المحققة من طرف ياسر كمال وأحمد سليمان وأشرف على التحقيق وشارك فيه خالد الرَّباط وكذلك بمشاركة الباحثين بدار الفلاح، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر، عشرون مجلد، الطبعة الأولى سنة 2016م.

2. التمهيد للمباحث، حسب ما تقتضيه الحاجة، وتخدم فكرة البحث من غير إطالة.

3. بيان مواطن الصناعة الحديثية، بعد قراءة فاحصة، بغرض إبراز مظاهر الصناعة الحديثية فيها، ودراستها وبيان الجوانب الحديثية.

4. الاقتصار على ذكر بعض الأمثلة في كل جزئية على سبيل التوضيح والتمثيل لا الحصر، لئلا يتضاعف حجم البحث في غير فائدة.

5. عرفت ببعض المصطلحات الحديثية عند الحاجة، و ضبطت الأسماء والألفاظ.

6. تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية كالصحيحين والسنن الأربعة وغيرها.

7. توثيق المصدر توثيقا كاملا عند ذكره أول مرة؛ بذكر اسم المؤلف ثم اسم الكتاب ثم اسم المحقق ثم دار النشر ثم مكان النشر ثم رقم الطبعة ثم تاريخ الطبعة ثم الجزء والصفحة، وإذا أعدت التوثيق منه مرة أخرى أذكره مختصرا، وعند عدم وجود رقم الطبعة أرمز لذلك بـ(د.ط) وأرمز لعدم وجود تاريخ الطبعة بـ(د.ت.ط).

1. 7. خطة البحث:

يتشكل هذا البحث من مقدمة والتي تحوي بدورها إشكالية الموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة، والأهداف، والمنهج، ومنهجية البحث، والخطة، ويضم عنوانين رئيسين، الأول: التعريف بابن رسلان و شرحه لسنن أبي داود، يتفرع عنه عنصران؛ الأول: التعريف بابن رسلان، والثاني: التعريف بشرح ابن رسلان لسنن أبي داود، أما العنوان الثاني فهو: الصناعة الحديثية، تحته عنصران، الأول: تخريج الأحاديث وبيان عللها ودرجتها والترجمة للرواة ونقدهم، والثاني: العناية بمختلف الحديث وفقهه، ثم ذيلت البحث بخاتمة، ذكرت فيها أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات مع وضع قائمة للمصادر والمراجع.

2. التعريف بابن رسلان و شرحه لسنن أبي داود.

يعد ابن رسلان من كبار علماء زمانه، تتلمذ على كثير من الشيوخ وتخرج على يديه ثلة من طلبة العلم الكبار، ونال الثناء العطر من علماء عصره، كما ترك مؤلفات في فنون مختلفة من أبرزها شرحه لسنن أبي داود.

1.2. التعريف بابن رسلان.

1.1.2. اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته.

هو أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان شهاب الدين أبو العباس الرملي الشافعي نزيل بيت المقدس ويعرف بـ(ابن رسلان).[1]

2.1.2. مولده ونشأته.

ولد بالرملة في فلسطين سنة (773هـ)، وقيل سنة (775هـ)، ونشأ بها وأصله من العرب من كنانه اشتغل في كبره وحصل بقوة ذكائه وفهمه وكان مقيما بالرملة بجامع المشهور بحارة الباشقردي [2]، وحفظ القرآن وله نحو عشر سنين وكان في الابتداء يشتغل بالنحو واللغة والشواهد والنظم[3].

3.1.2. شيوخه وتلاميذه.

درس ابن رسلان على عدد من علماء الشام من أهل الرملة والقدس وغيرهما، وقد ذكرت المصادر جملة منهم في عدة فنون، ومن أبرز شيوخه في علم الحديث:

. إبراهيم بن محمد بن صديق بن إبراهيم الدمشقي(ت: 806 هـ)، المؤذن، المعروف بالرسام وبابن الصديق، مسند الدنيا من الرجال، حدث بمكة وبحلب بمكة[4].

. أحمد بن خليل بن كيكلدي(ت: 802 هـ)، أبو الخير المعروف بابن العلائي، الدمشقي، ثم المقدسي أسمعه أبوه كبار الحفاظ مثل الذهبي، والمزي، والبرزالي، وغيرهم[5]، أخذ ابن رسلان عن ابن العلائي "صحيح البخاري"، والترمذي، و"مسند الشافعي"، وغير ذلك[6].

. أحمد بن علي بن سنجر(ت: 864 هـ)، أبو العباس المارديني، سمع منه ابن رسلان "سنن الترمذي"، وابن ماجه، و"الشفا" للقاضي عياض، و"سيرة ابن هشام"، وابن سيد الناس، وغالب تصانيف

[1] السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 1/ 282، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب9/ 362، والشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع1/ 49.
[2] العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل2/ 174.
[3] الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المصدر السابق، 1/ 49.
[4] ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر5/ 157.
[5] المصدر نفسه، 1/ 296.
[6] المقريزي، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة2/ 291.

الرافعي[1]، وغيرهم.

أخذ عن ابن رسلان الكثير من التلاميذ، حتى قال الشوكاني:" وكثرت تلامذته ومريدوه وتهذب به جماعة"[2]، غير أنه لم يذكر أحدا ممن أخذ عنه، ومنهم[3]:

. أبو عبد الله بن العماد بن البلبيسي(ت: 867هـ).

. أبو الأسباط القاضي (ت: 877هـ): وهو من أكبر تلاميذه.

. أبو العزم الحلاوي(ت: 883هـ).

. الكمال بن أبي شريف(ت: 906هـ).

4.1.2 ثناء العلماء عليه ومؤلفاته.

أثنى على ابن رسلان جماعة من أهل العلم، وشهدوا له بالعلم والعدالة، والإمامة والإتقان، قال ابن تَغْرِي بَرْدِي:" كان إماما بارعا صالحا، عالما بالفقه والحديث والتفسير وغير ذلك، مع التدين والعبادة والصلاح"[4]، وقال السخاوي:" صار إماما علامة متقدما في الفقه وأصوله والعربية مشاركا في الحديث والتفسير والكلام وغيرها مع حرصه على سائر أنواع الطاعات من صلاة وصيام وتهجد ومرابطة"[5]، وقال العليمي:" الشيخ الإمام الحبر العالم العارف بالله تعالى ذو الكرامات الظاهرة والعلوم والمعارف"[6]، وقال ابن العماد:" الإمام العالم الصالح القدوة"[7]، وقال عبد الرحمن بن الغزي:" الشيخ الإمام الحبر الفقيه الولي الزاهد"[8].

وله مصنفات منها:

. شرح البخاري ووصل فيه إلى آخر الحج في ثلاثة مجلدات.

. شرح جمع الجوامع في مجلد.

. شرح لسنن أبي داود.

. شرح مختصر ابن الحاجب.

. شرح منهاج البيضاوي في مجلدين.

. المنظومة في الثلاث القراءات الزائدة على السبع وفي الثلاث الزائدة على العشر.

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المصدر السابق، 1/ 283.

[2] الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المصدر السابق، 1/ 50.

[3] السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المصدر السابق،1/286و287.

[4] ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي1/ 287.

[5] السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المصدر السابق، 1/ 283.

[6] العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، المصدر السابق، 2/ 174.

[7] ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المصدر السابق، 9/ 362.

[8] ابن الغزي، ديوان الإسلام183/1.

وله غير ذلك مما يكثر تعداده.[1]

5.1.2. وفاته.

توفي ابن رسلان بالقدس في يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان سنة أربع وأربعين وثمانمائة، عن إحدى وسبعين سنة، ولم يخلف بعده بتلك الديار مثله، رحمه الله تعالى وعفا عنه.[2]

2.2. التعريف بشرح ابن رسلان لسنن أبي داود.

1.2.2. اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

صرح ابن رسلان باسم شرحه في مقدمته فقال : فهذه نبذة مهمة في شرح سنن أبي داود رحمه الله تعالى[3]، ولا خلاف بين أهل العلم في تسميته (شرح سنن أبي داود)، ومما يؤكد على أن شرح سنن أبي داود من تأليف ابن رسلان إجماع المصادر التي ترجمت له عصرا بعد عصر إلى يومنا هذا، على أن هذا الشرح من عمله وجهده[4].

2.2.2. مصادره.

يعّد شرح ابن رسلان لسنن أبي داود موسوعةً علميّةً بامتياز، نوع فيه مؤلفه العلوم والمعارف، كما انعكس الجِدُّ في طلب العلم الذي كان يتحلى به ابن رسلان على المصادر التي اعتمد عليها، فجاءت كثيرة جدا من حيث الكم ومتنوعة، فلا يكاد يكون هناك فن له صلة بالعلوم الشرعية إلا واستعان به مباشرة أو بواسطة، ومن المصادر التي اعتمد عليها في شرحه في القرآن وعلومه؛ تفسير ابن عطية المعروف بـ(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)[5]، وشرح حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع السبع (الشاطبية) لمحمد بن الحسن الفاسي أبو عبد الله المقرئ[6]، والمصباح الزاهر في العشر البواهر لمبارك بن الحسن الشهرزوري البغدادي[7]، ومن مصادره في الحديث وعلومه صحيح البخاري[8] وصحيح وصحيح مسلم[9] وجامع الترمذي[10] وموطأ مالك[11]، واعتمد أيضا على مصادر في الفقه الشافعي منها: الأم

[1] الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المصدر السابق، 1/ 51و 52.
[2] يوسف بن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، المصدر السابق، 1/ 288.
[3] ابن رسلان، شرح سنن أبي داود 293/1.
[4] ينظر: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المصدر السابق، 1/ 285، والعليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، المصدر المصدر السابق، 2/ 174، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المصدر السابق، 9/ 362.
[5] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 2/ 129و 130و 359.
[6] المصدر نفسه، 7/ 139.
[7] المصدر نفسه، 4/ 473.
[8] المصدر نفسه، 3/ 644و 4/ 297و 342.
[9] المصدر نفسه، 2/ 140و141و 242.
[10] المصدر نفسه، 2/395و413500.
[11] المصدر نفسه، 3/ 179و 4/ 234و 5/ 696.

الأم للشافعي[1]، والمجموع شرح المهذب للنووي[2]، والحاوي الكبير لعلي الماوردي[3]، وفي اللغة والأدب اعتمد على ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي[4]، وشرح التسهيل للسمين الحلبي[5]، واستعان بمصادر في الاعتقاد والتصوف من بينها: الأسماء والصفات والجامع لشعب الإيمان [6]للبيهقي، وإحياء علوم الدين للغزالي[7].

3.2.2. استدراكات ابن رسلان في شرحه.

لا بد لكل من أراد شرح كتاب من مقام سنن أبي داود أن يستعمل مصادر كثيرة من الكتب السابقة، وقد لا يُوَفَّق أحيانا في نقل بعض المعلومات، وهذا طبعا يحتاج إلى استدراك وتعقيب وهو ما قام به ابن رسلان، تعقب في مواطن بقوة وفي أخرى بضعف إلا أنه في الغالب يعزز ذلك بكلام الأئمة الكبار، ومثال ذلك عندما جاء إلى حديث ابن عباس[8] رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يقول: (اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض) إلى قوله (لقاؤك حق)[9]، عقب ابن رسلان على شرح القاضي عياض[10] لقوله ﷺ: (لقاؤك في الآية بالموت) وقال:" قال النووي[11]: والقول بأن (لقاؤك حق) هو الموت، باطل في هذا الموضع، ونبهت عليه لئلا يغتر به، قال: والصواب: البعث؛ فهو الذي يقتضيه سياق الكلام"[12]، أي أنه تعقب القاضي عياض بتفسيره للقاء بالموت ورجح قول النووي الذي يفسر اللقاء بالبعث، وردّ أيضا في مسألة أخرى منتقدا ما نقل حول عدم تسمية سورة الفاتحة بالمجموع ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ بل تسمى سورة الحمد، فقال:" روي عن أبي هريرة أن رسول الله -ﷺ- قال: الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني"[13]، وقد يسكت ابن رسلان ويكتفي بنقول العلماء وتوجيهاتهم.

4.2.2. منهجية ابن رسلان في شرح الأحاديث.

---

[1] المصدر نفسه، 2/ 258و 13/ 139و 161.
[2] المصدر نفسه، 1/ 505و 611و 2/ 80.
[3] المصدر نفسه، 1/ 529و 2/ 59و 3/ 118.
[4] المصدر نفسه، 18/ 432و 470.
[5] المصدر نفسه، 4/ 491و 14/ 131.
[6] المصدر نفسه، 2/234و4/ 213و 395و5/ 171و 12/ 273و 18/ 301.
[7] المصدر نفسه، 1/ 347و 360و 4/ 228.
[8] المصدر نفسه، 4/ 421.
[9] أخرجه البخاري (ت: 256ه) في صحيحه، (كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه من الليل)، برقم(6317)، ومسلم(ت: 261 ه) في صحيحه، (كتاب الصلاة، باب الذكر والدعاء في صلاة الليل)، برقم(1758).
[10] القاضي عياض، إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، 131/3.
[11] النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج 55/6.
[12] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 4/ 422.
[13] المصدر نفسه، 4/ 452، وأخرجه البخاري في صحيحه، (كتاب التفسير، باب قوله: ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم)، برقم (4704)، 102/6.

أما من ناحية ترتيب الشرح فلم يغير ابن رسلان ما اعتمده أبو داود، من تقسيم الشرح إلى كتب تتفرع عنها أبواب من كتاب الطهارة إلى كتاب الأدب، يستهل الشرح بعد أحاديث الباب بذكر عنوان الباب ثم بيان من خرج هذه الأحاديث من الأئمة غير أبي داود، وبعدها يبين درجة الحديث بنقل أقوال العلماء فيه ولا شك أن هذا المنهج هو الصحيح والصواب فدرجة الاستدلال بالحديث تتعلق بِحُجِيَّةِ الحديث سواء أكان متواترا أو آحادا[1]، ويعرّف ببعض الرواة غير المشهورين في السند باختصار ويعتني بغريب الحديث فيوضح معاني الألفاظ الغريبة ويضبطها، ويتطرق بعدها إلى موضوع الحديث فيورد أقوال الشراح قبله في المسائل التي تناولها الحديث وبيان الإجماع و قول الجمهور وترجيحات المذاهب الفقهية ويبرز رأي مذهبه الفقهي الشافعي ورأي أبرز علماء هذا المذهب كالنووي، كما أنه لا يهمل ترجيحات باقي العلماء بحثا عن الحق وبُعْدًا عن التعصب للرأي، كما يظهر جليا اهتمامه بتوضيح المشكل، والجمع بين الروايات المتعارضة، ومثال ذلك شرحه لحديث النبي - ﷺ- (كان إذا ذهب المذهب أبعد)، حيث استهل شرحه بذكر عنوان الباب وهو " باب التخلي عند قضاء الحاجة"، ثم قام ببيان من خرج الحديث وهو الترمذي مع توضيح لدرجة الحديث وأنه صحيح، كما ضبط اسم الصحابي راوي الحديث وهو المغيرة فقال:" بضم الميم وكسرها، والضم أشهر"، ثم شرع في بيان الأحكام وآراء المذاهب واهتم بشرح بعض الكلمات الغريبة في الحديث مثل كلمة "المذهب"[2].

5.2.2. ثناء العلماء على شرح ابن رسلان.

صدرت أقوال من بعض العلماء على هذا الشرح منها:

قال المقريزي:" وصنف شرحًا كبيرًا لسنن أبي داود في أحد عشر مجلدة بخطه".[3]

قال البقاعي: "له تصانيف كثيرة نافعة من أجلها شرح سنن أبي داود في إحدى عشر مجلدا".[4]

وقال شمس الحق العظيم آبادي:" وشرح على "السنن" لأبي داود شرحا حافلا لم تكحل مثله العيون، طالعت قطعة منه فوجدته شرحا جيدا".[5]

وهذا الثناء العطر للعلماء على شرح ابن رسلان يدل على المكانة العالية له من بين شروح سنن أبي داود، بل من بين شروح السنة كلها .

3. الصناعة الحديثية

كان ابن رسلان إماماً محدثا وفقيها، ولغويا بارعا، متقدما في الفقه، وأصوله، وفي اللغة، وفنونها، وكل هذا تجلى في شرحه لسنن أبي داود خاصة من ناحية الصناعة الحديثية، سواء ما تعلق بالأسانيد

[1] عبد العزيز الخياط، طرق الاستدلال بالسنة والاستنباط منها، ص15.
[2] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 304/1.
[3] المقريزي، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، المصدر السابق، 261/1.
[4] البقاعي، عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران70/1.
[5] العظيم آبادي، غاية المقصود في شرح سنن أبي داود، 47/1.

أو المتون.

1.3. تخريج الأحاديث وبيان عللها ودرجتها والترجمة للرواة ونقدهم .

1.1.3. تخريج الأحاديث[1].

عَمَدَ ابن رسلان إلى تخريج الكثير من الأحاديث المشروحة وإن كان الغالب سكوته، فبين من رواها من أصحاب الكتب الستة أو غيرها، كما خرج جملة من الأحاديث التي ذكرها أثناء شرحه، فقام بالتخريج للكثير من الأحاديث وعزا في الغالب للمصادر الأصلية ويخرج أحيانا من المصادر الفرعية، ومن أمثلة ذلك: قوله:" روى البخاري ومسلم، عن ابن عمر كان النبي - ﷺ - يزور قباء أو يأتي قباء راكبا وماشيا، زادا في روايته: فيصلي فيه ركعتين، وفي رواية للبخاري كان رسول الله -ﷺ- يأتي مسجد قباء كل سبت راكبا وماشيا، وكان ابن عمر يفعله"[2]، وقال أيضا:" وحديثه هذا رواه النسائي أيضا، وابن ماجه والبخاري في كتاب الأدب، وابن حبان في كتاب الصلاة "[3]، كما أنه يبهم أحيانا المصدر كأن يقول : (وفي الحديث)[4] أو(وفي رواية)[5] ويترك البحث للقارئ، كما أنه لا يستقصي في التخريج وإنما يكتفي بمصدر واحد أو مصدرين كما ظهر من الأمثلة.

2.1.3. بيان علل الأحاديث.

ميدان علم العلل هو تمحيص أحاديث الثقات، وكشف ما يعتريها من وهم وخطأ، إذْ ليس يسلم من الخطأ أحد، أما أحاديث الضعفاء والمتروكين فأمرهم هّين، ووضوح خطئهم بّين، ولقد كان ابن رسلان ينتقد بعض أحاديث الثقات التي يشرحها أو يستشهد بها ويشير إلى ما فيها من علل، فأشار في بعض المواضع إلى الانقطاع[6]، أو التلقين[7]، أو الإدراج[8]، أو التدليس[9]، أو التفرد[10]، وتفاوت صنيعه في في هذا الباب أثناء شرحه فقد ينشط أحيانا في ذكرها، ويسكت أحيانا أخرى، مما يشير إلى مشاركة ابن رسلان في هذا العلم بفهم جيد وقدرة لا بأس بها.

3.1.3. بيان درجة الأحاديث.

ينص ابن رسلان على درجة الحديث، إما بالصحة، أو الحسن، أو الضعف، لكن في الغالب ما

---

[1] تخريج الأحاديث: عزو الحديث إلى من أخرجه من الأئمة؛ فيقال: أخرجه البخاري، أخرجه مسلم، وهكذا، ينظر: سعد آل حميد، طرق تخريج الحديث، ص5.

[2] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 5/ 101.

[3] المصدر نفسه، 5/ 374.

[4] المصدر نفسه، 3/ 662و 4/ 395و 5/ 382.

[5] المصدر نفسه، 1/ 519و 2/ 100و 4/ 134.

[6] المصدر نفسه، 5/420و463و18/263.

[7] المصدر نفسه، 4/368.

[8] المصدر نفسه،5/228و7/502و13/250.

[9] المصدر نفسه، 10/104و14/380.

[10] المصدر نفسه، 1/384و2/516و582.

ينقل حكم الأئمة قبله دون مناقشة منه لذلك الحكم.

. أمثلة عن أحاديث نص ابن رسلان على أن درجتها صحيحة:

1. (أتى رسول الله -ﷺ- سباطة قوم، فبال قائما، ثم دعا بماء، فمسح على خفيه)، قال ابن رسلان:" أخرجه ابن عبد البر في التمهيد[1] بإسناد صحيح".[2]

2. (أن رجلا أتى النبي -ﷺ- فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء، فغسل كفيه ثلاثا، ثم غسل وجهه ثلاثا، ثم غسل ذراعيه ثلاثا، ثم مسح برأسه فأدخل إصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه، ثم غسل رجليه ثلاثا ثلاثا، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أو: "ظلم وأساء)، قال ابن رسلان:" وقد صح سماع شعيب من عبد الله بن عمرو، كما صرح به البخاري في التاريخ وأحمد [3]، وكما رواه البيهقي في السنن[4] بإسناد صحيح"[5].

3. (أقيمت الصلاة وعرض رجل لرسول الله ﷺ في حاجة، فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم)، قال ابن رسلان:" لكن في مسند البزار[6] بإسناد صحيح في هذا الحديث فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام ثم يقومون إلى الصلاة"[7].

. أمثلة عن أحاديث نص ابن رسلان على أن درجتها حسنة:

1. (فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين)، قال ابن رسلان:" ففي الدارقطني[8] بإسناد بإسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء: فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين"[9].

2. (أنه -ﷺ- كان إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم)، قال ابن رسلان:" رواه البيهقي[10] بإسناد حسن"[11].

---

[1] ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 145/11.
[2] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 1/ 379.
[3] البخاري،التاريخ الكبير، 6/ 343.
[4] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، (جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه، باب كراهية الزيادة على الثلاث)، برقم(374)، 128/1.
[5] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 2/ 79.
[6] أخرجه البزار (ت: 292هـ)في مسنده، (مسند أبي حمزة أنس بن مالك)، برقم(6379)، 55/13.
[7] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 2/ 258.
[8] أخرجه الدارقطني(ت:385هـ) في سننه، (كتاب الطهارة، باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم)، برقم(274)، 143/1.
[9] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 2/ 51.
[10] أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، (جماع أبواب الغسل من الجنابة، باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة، ثم ينام)، برقم(968)، 1/ 308.
[11] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 2/ 314.

3. (كانت قراءة النبي -ﷺ-: يرفع طورا ويخفض طورا)، قال ابن رسلان:" سيأتي للمصنف[1] بإسناد بإسناد حسن هذا الحديث"[2].

. أمثلة عن أحاديث نص ابن رسلان على أن درجتها ضعيفة:

1. (أن رسول الله -ﷺ- كان يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته)، قال ابن رسلان:" رواه الترمذي في الشمائل[3] بإسناد ضعيف من حديث أنس"[4].

2. (أغبوا في العيادة وأربعوا إلا أن يكون مغلوبا)، قال ابن رسلان:" رواه ابن أبي الدنيا[5] بإسناد ضعيف من حديث جابر - رضي الله عنه –"[6].

3. (إنما غيره السواد لئلا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة)، قال ابن رسلان:" رواه الحميدي في فضائل مكة [7]بإسناد ضعيف"[8].

وقد ينقل تصحيح حديث عن بعض الأئمة ويكون فيه ضعف فلا يبينه، ففي الحديث (نهى النبي -ﷺ- أن يستنجى بروث أو عظم وقال: إنهما لا تطهران)[9]، قال الشارح:" رواه الدارقطني وقال: إسناده صحيح"[10]، وفي إسناد هذا الحديث يعقوب بن حميد بن كاسب المدني وهو ضعيف متروك الحديث.

4.1.3. الاهتمام بتراجم الرواة ونقدهم.

قد أبان ابن رسلان في شرحه لسنن أبي داود هذا عن سعةِ اطّلاعِه بحال الرّواة وتضلّعه في هذا الباب، وفي بعض الأحيان كان يستعين ببعض أئمة هذا الشأن كابن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهم.

وقد تنّوع تناوله لتراجم الرواة فأحيانا يذكر أسماءهم، وكناهم، وأنسابهم، ويكتفي بذلك، ويبين شكل بعض الأسماء، وأحيانا يذكر شيئا من صفاتهم، وزهدهم، وتقواهم، وقد يذكر بعض أقوالِهم العقديّة والفقهيّة، وبعض الأحاديث التي رووها، كما يذكر من روى عنهم، أو رووا عنه، ومن أخرج حديثه، ونذكر أمثلة ونماذج من هذه التراجم على سبيل المثال لا الحصر:

_ قال ابن رسلان:" يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الوادعي أبو سعيد الحافظ، قال ابن المديني:" لم

[1] أخرجه أبو داود (ت:275هـ) في سننه، (كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل)، برقم(1328)، 491/2.
[2] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 2/ 321.
[3] أخرجه الترمذي(ت: 279هـ) في الشمائل، (باب ما جاء في ترجّل رسول الله صلى الله عليه وسلم)، برقم(32)، ص 39و40.
[4] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 1/ 390.
[5] أخرجه ابن أبي الدنيا(ت: 281هـ) في المرض والكفارات، (أغبوا في العيادة وأربعوا إلا أن يكون مغلوبا)، برقم(212)، ص167.
[6] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 3/ 685.
[7] أخرجه الجندي(ت: 308 هـ) في فضائل مكة، (باب البكاء في الملتزم وهو بين الركن والمقام والباب)، برقم(33)، ص98.
[8] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 8/ 495.
[9] أخرجه الدارقطني في سننه، (كتاب الطهارة، باب الإستنجاء)، برقم (149)، 87/1.
[10] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 419/1.

يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه"[1]، انتهى إليه العلم بعد الثوري وهو ممن جمع له الفقه والحديث عن أبيه زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوادعي".[2]

_ قال ابن رسلان:" المسيب بن رافع أبي العلاء الأسدي الكاهلي الضرير".[3]

_ قال ابن رسلان:" خالد بن مهران الحذاء لم يكن حذاء، لكن تزوج امرأة في الحذائين فنسب إليهم".[4]

هناك عناصر ذكرها ابن رسلان تفيد في الجملة عند التعريف بالراوي، أنه يذكر له لقبا، وقد يذكر له قولا أثر عنه، أو عدد أحاديثه، أو وفاته أحيانا، ومن الأمثلة على ذلك:

_ قال ابن رسلان:" الحارث بن ربعي الأنصاري مات في خلافة علي بالكوفة وهو ابن سبعين سنة، صلى عليه علي فكبر سبعا".[5]

_ قال ابن رسلان:" المُسوَّر بضم الميم وتشديد الواو المفتوحة بن يزيد الكاهلي الأسدي الصحابي المالكي نسبة إلى بطن من بني أسد بن خزيمة، له هذا الحديث فقط".[6]

_ قال ابن رسلان:" علي بن رباح بفتح الراء بن قصير ولقبه علي بضم العين وفتح اللام".[7]

ومما يجدر الإشارة إليه أن ابن رسلان نوه بصحبة الرواة، ومتى أسلم الراوي منهم، وكذا بالنسبة للتابعين يحرص على بيان من كان منهم قد صحب الصحابة، ومن الأمثلة على ذلك:

. قال ابن رسلان:" عبد الله بن الحارث بن جزء من أصحاب النبي-ﷺ-".[8]

. قال ابن رسلان:" أبو مالك الأشجعي الكوفي عن سلمة بن نعيم بن مسعود الأشجعي له ولأبيه صحبة، عن أبيه نعيم بن مسعود بن عامر الأشجعي، أسلم بالخندق".[9]

. قال ابن رسلان:" يحيى بن عبد الله الجابر أبو الحارث التيمي ويقال له: المجبر، لأنه كان يجبر الأعضاء، أدرك زمن الصحابة، روى عنه شعبة".[10]

عَمَدَ ابن رسلان في بيان حال الراوة إلى السكوت في كثير من المواضع، ويعتمد على أقوال علماء

[1] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 309/31.
[2] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 1/ 357.
[3] المصدر نفسه، 5/ 68.
[4] المصدر نفسه، 6/ 276.
[5] المصدر نفسه، 4/ 487.
[6] المصدر نفسه، 5/ 56.
[7] المصدر نفسه، 10/ 507.
[8] المصدر نفسه، 2/ 231.
[9] المصدر نفسه، 12/ 50.
[10] المصدر نفسه، 13/ 452.

الجرح والتعديل فيهم، إلا أنه عند ذكرهم يحرص على بيان من أخرج له البخاري ومسلم ويستعمل عدة صيغ في التعبير عن ذلك، مثل:

. قال ابن رسلان:" محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري شيخ البخاري".[1]

. قال ابن رسلان:" عبد الله بن داود بن عامر بن الربيع الهمداني ثم الخريبي، والخريبة محلة بالبصرة، أخرج له البخاري".[2]

. قال ابن رسلان:" أبو صفوان عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي الدمشقي، هربت به أمه حين قتل أبوه بنهر أبي فطرس صبرا، أخرج له الشيخان".[3]

ويشير إلى أن هذا الراوي روى عنه ابن خزيمة، أو وثقه ابن حبان، أو أخرج له أصحاب السنن الأربعة، أو الستة، أو الجماعة، أو أحدهم، أو انفرد المصنف بالرواية عنه، ومن الأمثلة التي تناولها ابن رسلان:

. قال ابن رسلان:" عيسى بن إبراهيم بن مثرود المصري روى عنه ابن خزيمة".[4]

. قال ابن رسلان:" يحيى بن أزهر المصري وثقه ابن حبان".[5]

. قال ابن رسلان:" بحير بفتح الباء الموحدة وكسر الحاء المهملة بن سعد ثبت، روى له الأربعة".[6]

ومما يلفت الانتباه في ترجمة ابن رسلان لبعض الرواة الإشارة إلى زهدهم، وعبادتهم، وصلاحهم، وإمامتهم، وحفظهم، وشيء من مناقبهم، ومن الأمثلة على ذلك:

. قال ابن رسلان:" سليمان بن داود بن حماد المهري، كان فقيها على مذهب مالك زاهدا".[7]

. قال ابن رسلان:" عمر بن علي بن عطاء مولى ثقيف المقدمي، رجلا صالحا مدلسا موثقا".[8]

. قال ابن رسلان:" عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة الماجشون بكسر الجيم، التيمي، أجازه المهدي بعشرة آلاف دينار، وكان إماما معظما، ثقة".[9]

2.3. العناية بمختلف الحديث وفقهه.

[1] المصدر نفسه، 1/ 337.
[2] المصدر نفسه، 2/ 68.
[3] المصدر نفسه، 6/ 470.
[4] المصدر نفسه، 4/ 328.
[5] المصدر نفسه، 3/ 347.
[6] المصدر نفسه، 2/ 199.
[7] المصدر نفسه، 4/ 249.
[8] المصدر نفسه، 17/ 353.
[9] المصدر نفسه، 19/ 223.

1.2.3. العناية بمختلف الحديث.

من أبرز خصائص هذا الشرح عناية ابن رسلان بدفع التعارض بين الروايات أو ما يعرف بمختلف الحديث[1]، وسلك طريقة الجمهور[2] في تقديم الجمع أولا فإن لم يمكن قدم النسخ وإلا بحث عن الراجح منهما، وإذا تعذر ذلك توقف، وأذكر بعض الأمثلة عن أحاديث متعارضة من خلال المسالك التي اعتمد عليها ابن رسلان في دفع هذا التعارض، وأبدأ بمسلك الجمع[3] باعتباره مقدما على غيره:

1. حديث[4] (لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها)[5]، مغربها)[5]، وحديث (لا هجرة، ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا)[6]، اشتمل الحديث الأول على استمرار الهجرة حتى انقطاع التوبة والتي لا تنقطع إلا بطلوع الشمس من مغربها، أما الحديث الثاني فكان صريحا في نفي الهجرة فوقع التعارض الظاهري بين الحديثين، رأى ابن رسلان في دفع الاختلاف بين الحديثين، أن حديث نفي الهجرة خاص بالهجرة من مكة إلى المدينة بعد فتح مكة والحديث الأول ينص على وجوب الهجرة من باقي الأماكن التي لا يقوم فيها أمر الدين، قال ابن رسلان:" لا تجب الهجرة من مكة إلى المدينة بعد فتح مكة، لأن الله تعالى لما فتح مكة دخل الناس في دين الله أفواجا، وبقي وجوب الهجرة من المواضع التي لا يتأتى فيها أمر الدين كما تقدم"[7].

2. حديث (كل مما يليك)[8]، وحديث (قال أنس: فرأيت رسول الله ﷺ- يتتبع الدباء من حوالي الصحفة، فلم أزل أحب الدباء بعد يومئذ)[9]، وجه التعارض بين الحديثين يتمثل في كون الحديث الأول الأول أمر بالأكل مما يلي العبد من صحفة الطعام فلا يطيش يده فيها، أما الحديث الثاني فدل على

---

[1] مختلف الحديث:" هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما فيعمل به دون الآخر"، ينظر: السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 2/ 196.

[2] ينظر: ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص175، وابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص284، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر519/1، وأبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص 444.

[3] الجمع: "هو إعمال الحديثين المتعارضين الصالحين للاحتجاج المتحدين زمنا، بحمل كل منهما على محمل صحيح مطلقا أو من وجه دون وجه، بحيث يندفع به التعارض بينهما"، ينظر: أسامة بن عبد الله الخياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، ص130.

[4] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 11/ 17.

[5] أخرجه أحمد في مسنده،(مسند الشاميين)، برقم(16906)، 28/ 111، والبيهقي في سننه الكبرى، (كتاب السير، باب الرخصة في الإقامة الإقامة بدار الشرك لمن لا يخاف الفتنة)، برقم(17778)، 9/ 30، علق عليه شعيب شعيب الأرنؤوط بقوله "حديث حسن"، 4/ 4، وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل 33/5.

[6] أخرجه البخاري في صحيحه، (كتاب الجهاد والسير، باب لا هجرة بعد الفتح)، برقم (3077)، 4/4، ومسلم في صحيحه، (أبواب الهجرة، باب لا هجرة بعد الفتح)، برقم(4862)، 189/5.

[7] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 11/ 19.

[8] أخرجه البخاري في صحيحه،(كتاب الأطعمة، باب الأكل مما يليه)، برقم(5377)، 88/7، ومسلم في صحيحه، (كتاب الأطعمة، باب الأكل مما يليه)، برقم(5317)، 370/5.

[9] أخرجه البخاري في صحيحه،(كتاب الأطعمة، باب من تتبع حوالي القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية)، برقم(5379)، 7/ 89، ومسلم في صحيحه،(كتاب الأطعمة، باب الدباء)، برقم (5375)، 393/5.

فعل النبي ﷺ وهو تتبعه للدباء من حوالي صحفة الطعام وهذا يعارض ما نص عليه الحديث الأول، جمع ابن رسلان بين الحديثين ببيان أن مراد حديث (كل مما يليك) إذا كان الشخص يأكل مع غير عياله يلزمه ذلك كي لا يتقذر منه، أما إذا كان العكس فلا يلزمه وهو ما دل عليه حديث الدباء مع العلم، قال ابن رسلان:" في الحديث قبله: (كل مما يليك) ويدل على أن المراد بذلك إذا كان يأكل مع غير عياله يتقذر بجولان يده في الطعام، فأما إذا أكل مع أهله، ومن ليس عليه منهم من خواص إخوانه، فلا بأس أن تجول يده في الطعام، استدلالا بهذا الحديث في تتبعه للدباء، وإنما جالت يده عليه السلام في الطعام، لأنه علم أن أحدا لا يكره ذلك منه ولا يتقذر منه، بل كل مؤمن ينبغي له أن يتبرك بريقه، وكل شيء مسه بيده الكريمة، وشرب بعضهم بوله، وبعضهم دمه"[1].

3. حديث (كان شعر رسول الله -ﷺ- إلى شحمة أذنيه)[2]، وحديث(له شعر يضرب منكبيه)[3]، يَكْمُن يَكْمُن التعارض في الحديثين في مقدار طول شعر النبي ﷺ هل كان يصل إلى شحمة أذنيه[4] ﷺ كما نص الحديث الأول أو إلى منكبيه[5]، جمع ابن رسلان بين الحديثين بجعل الحديث الأول خاص بالشعر الذي يلي الأذنين أما الحديث الثاني فخاص بالشعر الذي خلفه، قال ابن رسلان:" الجمع بين هذه الألفاظ في شعر رسول الله -ﷺ- أن ما يلي منها الأذن هي التي تبلغ شحمة أذنيه، وهي ما بين الأذن والعاتق، وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه"[6].

إذا لم يجد ابن رسلان في مسلك الجمع حلا لدفع التعارض بين الأحاديث سلك طريقا آخر وهو النسخ[7]، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

1. حديث(فلما سجد وقعتا ركبتاه إلى الأرض قبل أن تقع كفاه)[8]، وحديث(كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين قبل اليدين)[9]، قال ابن رسلان معلقا على هذا الحديث:" وجعلوه عمدة في

[1] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 15/ 383.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب المناقب، باب ما جاء في شعر النبي صلى الله عليه وسلم)، برقم (6134)، 6/ 163.

[3] أخرجه الترمذي (ت: 279ه)في سننه، (أبواب اللباس، باب ما جاء في الرخصة في الثوب الأحمر للرجال)، برقم(1724)، قال الترمذي:" وهذا حديث حسن صحيح"، 271/3.

[4] شحمة أذنيه: وهو طرفها الأسفل اللين، ينظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار 2/ 245.

[5] منكبيه: مَنْكِب الشخص وهو مُجْتَمَعُ رأس العَضُدِ والكتف لأنه يعتمد عليه، ينظر: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 2/ 624.

[6] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 16/ 528.

[7] النسخ: "عبارة عن خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق، ينظر: أسامة بن عبد الله الخياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء"، المرجع السابق، ص177.

[8] أخرجه ابن ماجه (ت:273ه)في سننه، (أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب السجود)، برقم(882)، علق شعيب الأرنؤوط على الحديث بقوله:" حديث حسن إن شاء الله"، 54/2.

[9] أخرجه ابن خزيمة (ت: 311 ه) في صحيحه، (كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين عند السجود منسوخ، وأن وضع الركبتين قبل اليدين ناسخ، إذ كان الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين مقدما، والأمر بوضع الركبتين قبل اليدين مؤخرا، فالمقدم منسوخ، والمؤخر ناسخ)، برقم(686)، 443/1، والبيهقي في سننه الكبرى، (جماع أبواب صفة الصلاة، باب من قال يضع يديه قبل ركبتيه)، برقم(2637)، قال البيهقي:" إسناده ضعيف" وقال أيضا:" لا أراه إلا وهما"، 144/2.

النسخ"[1]أي ناسخ للأحاديث التي تنص على وضع اليدين قبل الركبتين.

2. حديث (أن رسول الله -ﷺ- نهى أن يشرب الرجل قائما)[2]، وحديث(النزال بن سبرة أن عليا دعا بماء فشربه وهو قائم، ثم قال: إن رجالا يكره أحدهم أن يفعل هذا وقد رأيت رسول الله -ﷺ- يفعل مثل ما رأيتموني أفعله)[3]، قال ابن رسلان:" وبشرب علي رضي الله عنه كما في الحديث وكأنهم رأوا هذا هذا الفعل منه متأخرا عن أحاديث النهي، فإنه كان في حجة الوداع، فهو ناسخ، وحقق ذلك حكم الخلفاء الثلاثة بخلافها، ويبعد أن تخفى عليهم هذه الأحاديث مع كثرة علمهم وملازمتهم للنبي -ﷺ- وتشددهم في الدين"[4]، فلا يتصور مخالفة علي رضي الله عنه لأمر النبي ﷺ بالإضافة إلى أنه أضاف فعله وهو الشرب قائما إلى النبي ﷺ في الحديث.

3. حديث (أن رسول الله- ﷺ- أمر بقتل الكلاب)[5]، وحديث (ما بالهم وبال الكلاب)[6]، قال ابن رسلان:" ولا مزيد على تحقيقه"[7]، يقصد كلام الجويني في المسألة والذي قال:" الأمر بقتل

الكلاب منسوخ، وقد صح أن رسول الله -ﷺ- أمر بقتل الكلاب مرة، ثم صح أنه نهى عن قتلها، واستقر الشرع عليه، وأمر بقتل الأسود البهيم، وكان هذا في الابتداء، وهو الآن منسوخ"[8].

ومما اعتمده ابن رسلان في شرحه على السنن مسلك الترجيح[9] لدفع التعارض بين الروايات، وهذه وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

1. حديث (أن النبي -ﷺ- صلى الظهر فسلم في الركعتين فقيل له نقصت الصلاة فصلى ركعتين ثم سجد سجدتين)[10]، وحديث(ثم انصرف ولم يسجد سجدتي السهو)[11]، وجه التعارض يكمن في أن الحديث الأول أثبت سجود السهو في حين أن الثاني نفاه، قال ابن رسلان:" تقدم عن مسلم أن هذه

[1] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 4/ 342.
[2] أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب الأطعمة، باب النهي عن الشرب قائما)، برقم(5323)، 372/5.
[3] أخرجه البخاري في صحيحه،(كتاب الأشربة، باب الشرب قائما)، برقم(5616)، 143/7.
[4] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 15/ 239.
[5] أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب البيوع، باب ما جاء في قتل الكلاب)، برقم(4021)، 263/4.
[6] أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد، أو زرع، أو ماشية ونحو ذلك)، برقم(1573)، 1200/3.
[7] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 1/ 557.
[8] الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب 494/5.
[9] الترجيح: "اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر، ينظر: أسامة بن عبد الله الخياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء"، المرجع السابق، ص205.
[10] أخرجه البخاري في صحيحه،(كتاب أبواب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ؟)، برقم(715)، 183/1، ومسلم في صحيحه، (كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له)، برقم(1224)، 305/2.
[11] أخرجه أبو داود في سننه، (كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين)، برقم(1015)، علق عليه شعيب الأرنؤوط بقوله:" إسناده صحيح، لكن قوله في آخره: ثم انصرف ولم يسجد سجدتي السهو، شاذٌّ"، ينظر: تعليقه وتحقيقه لسنن أبي داود، مصدر سابق، 2/ 256، قال الألباني:" إسناده صحيح، لكن قوله: ولم يسجد سجدتي السهو.. وهم من بعض رواته"، 384/1.

الرواية باطلة، لأنه ثبت أنه سجد سجدتي السهو عن الثقات، وعلى تقدير ثبوت هذه الرواية، فإما أن تعتبر الرواية التي نفى فيها عدم العلم بوقوع سجود السهو من النبي -ﷺ- يومئذ أو تعتبر الرواية التي جزم فيها بعدم السجود فعلى التقدير الأول لا تعارض بينه وبين بقية الروايات، لأنه لم ينف ما أثبتوه بل ذكر أن أحدا من شيوخه لم يروه له فلا يرد مثل هذا على من حفظ ذلك ورواه إجماعا وأما على التقدير الثاني فهو يتخرج على تعارض المثبت والنافي وجمهور العلماء على ترجيح المثبت على النافي لما عنده من زيادة العلم"[1].

2. حديث (أتي النبي -ﷺ- بتمر عتيق فجعل يفتشه يخرج السوس منه)[2]، وحديث(أن النبي -ﷺ- نهى عن تفتيش التمرة، وعن شق التمرة)[3]، وجه التعارض بين الحديثين يتمثل في نص الحديث الأول على تفتيش التمر ونهي الحديث الثاني على ذلك، قال ابن رسلان:" فلا يقاوم هذا الحديث رواية المصنف الصحيحة، لأن رواة إسناده ثقات، محتج بهم"[4]، يقصد ابن رسلان حديث النهي لأن فيه مبارك بن سحيم[5]، قال فيه البخاري وأبو زرعة: "منكر الحديث"[6]، وقال النسائي:" ليس بثقة، ولا يكتب يكتب حديثه"[7].

3. حديث (فأمر به رسول الله -ﷺ- فقتل بين حجرين)[8]، وحديث(لا قود[9] إلا بالسيف)[10]، دل الحديث الأول على القصاص بالحجارة وعارضه الحديث الثاني فنص على أنه لا يكون القصاص إلا بالسيف، قال ابن رسلان:" وهو ضعيف عند المحدثين، لأن في سنده سليمان بن أرقم[11]، وهو

---

[1] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 5/ 354.

[2] أخرجه أبو داود في سننه، (كتاب الأطعمة، باب تفتيش التمر المُسوِّس عند الأكل)، برقم(3832)، علق عليه شعيب الأرنؤوط بقوله:"إسناده صحيح"، ينظر: تعليقه وتحقيقه لسنن أبي داود، المصدر السابق، 5/ 644.

[3] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، (كتاب الصداق، باب ما جاء في تفتيش التمر عند الأكل)، برقم(14635)، 7/ 458.

[4] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 15/ 487.

[5] مبارك بن سحيم البصري: روى عنه: سويد بن سعيد، ومحمد بن يحيى بن أبي سمينة، وحفص بن عمرو الربالي، وجماعة، والظاهر أنه أنه مات سنة بضع وثمانين ومائة، وهو هالك، قال أبو زرعة:" ما أعرف له حديثا صحيحا"، وقال النسائي:" لا يكتب حديثه"، ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، 730/4.

[6] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 341/8.

[7] يوسف المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المصدر السابق، 27/ 176.

[8] أخرجه البخاري في صحيحه،(كتاب الديات، باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به)، برقم (6884)، 9/ 8، ومسلم في صحيحه، (كتاب القسامة والحدود والديات، باب القصاص في القتل بالحجر وقتل الرجل بالمرأة)، برقم(4376)، 415/4.

[9] القَوَدُ:"القصاص وقتل القاتل بدل القتيل"، ينظر: ابن منظور، لسان العرب 3/ 372، (فصل القاف).

[10] أخرجه ابن ماجه في سننه، (أبواب الديات، باب لا قود إلا بالسيف)، برقم(2667)، علق عليه شعيب الأرنؤوط بقوله:" إسناده ضعيف جدا"، ينظر: تعليقه وتحقيقه لسنن ابن ماجه، المصدر السابق، 3/ 677.

[11] سليمان بن أرقم: أبو معاذ بصري مشهور، عن: الحسن، وابن سيرين، وعمر بن عبد العزيز، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، وعنه: الزهري شيخه، وبقية بن الوليد، وأسد بن موسى، وعلي بن عياش، وأبو المغيرة، ومنصور بن أبي مزاحم، وطائفة، وثقه أحمد بن حنبل فيما قيل، وقال أبو زرعة الرازي: سليمان بن أرقم ليس بذاك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال ابن حبان: هو رافضي غال، يقلب الأخبار، وقال البخاري: تركوه، ينظر: شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المصدر السابق، 4/ 398.

متروك"[1][2] فرجح الحديث الأول على الثاني بهذا الكلام.

223. العناية بفقه الحديث[3].

لقد كان الجانب الفقهي في شرح ابن رسلان بارزا، فهو من فقهاء الشافعية المتأخرين البارعين، فاعتنى بأقوال الفقهاء الشافعية وأوردها بقوله: " قال أصحابنا"[4] وغيرها، غير أنه لم يتقيد بمذهب معين، بل ذكر أقوال الصحابة ومن بعدهم إلى عصره، فنقل عن الأحناف[5] والمالكية[6] والحنابلة[7]، كما اعتنى بذكر أدلتهم، وترجيحاتهم، وتعامل مع نصوص الأئمة إما بالسكوت[8] أو يرد عليها؛ والرد يكون اجتهادا منه[9] أو بالنقل عن أئمة الشافعية[10]، كما اهتم في شرحه للحديث بربطه بواقعه المعاصر[11]، وتميز منهج ابن رسلان في شرحه بالأدب مع العلماء واختيار الألفاظ العلمية، مثل: فيه نظر[12]، و هو وهم[13] وغيرها من الألفاظ.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة الحديثية عند ابن رسلان أوسع من النقاط التي ذكرت[14]، ولكن لا يتسع المقام لذكر كل شيء، فاقتصرت على أبرز مظاهر الصناعة الحديثية في شرحه.

4. خاتمة

بعد أن وفقني الله عز وجل لإتمام هذا البحث حول "شرح ابن رسلان لسنن أبي داود"، والذي سلّطت فيه الضوء على الصناعة الحديثية عنده، من خلال عنايته بالأسانيد؛ من تخريج للأحاديث وبيان لعللها ودرجتها وترجمة للرواة ونقدهم، كما ظهر اهتمامه بالمتون؛ من خلال توفيقه بين كثير من الأحاديث المختلفة وعنايته بفقه الحديث، يمكن استخلاص النتائج والتوصيات الآتية:

1. سار صاحب الشرح على منهجية علمية دقيقة من حيث التنظيم والترتيب، فقد جاء شرحه ليس بالطويل الممل ولا بالمختصر المخل، وفيه دلالة على تحكم الشارح في المادة العلمية.

---

[1] يوسف المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المصدر السابق، 11/ 353.

[2] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 17/ 613.

[3] فقه الحديث:" استنباط معاني الحديث واستخراج لطائفه وتراجم الأبواب الدالة على ما له صلة بالحديث المروي فيه"، ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري11/1.

[4] أحمد ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، المصدر السابق، 1/ 325و335و351.

[5] المصدر نفسه، 1/ 327و 526و 535.

[6] المصدر نفسه، 1/ 464و 545و 593.

[7] المصدر نفسه، 3/ 479و 5/ 203و 7/ 27.

[8] المصدر نفسه، 1/ 614و 4/ 27.

[9] المصدر نفسه، 2/ 685و 4/ 115.

[10] المصدر نفسه، 2/ 585و 634.

[11] المصدر نفسه، 12/ 586.

[12] المصدر نفسه، 1/ 399و 3/ 155و 5/ 261.

[13] المصدر نفسه، 9/ 367و 16/ 7.

[14] الناسخ والمنسوخ، توضيح المشكل، الإشارة إلى بعض مسائل المصطلح وغيرها.

2. تجلت الصناعة الحديثية عند ابن رسلان من خلال عنايته بالسند والمتن، بتخريج الأحاديث وبيان درجتها والترجمة لرواتها، والاهتمام بالجرح والتعديل ودفع التعارض بين الروايات المختلفة وفقه الحديث.

3. قام ابن رسلان بتخريج الأحاديث واعتمد على كتب الحديث المشهورة، إلا أنه لا يستقصي في التخريج وإنما يكتفي بمصدر واحد أو مصدرين.

4. اعتنى ابن رسلان ببيان درجة الأحاديث حتى التي جاءت تبعا للشرح، لكن في الغالب ما ينقل حكم الأئمة قبله دون مناقشة منه لذلك الحكم.

5. جاءت تراجم الرواة والأعلام في شرح ابن رسلان بشكل مختصر في الغالب، كما أنه تطرق إلى الجرح والتعديل فيهم من خلال نقل أقوال علماء هذا الفن.

6. ظهر لي جليا وأنا أقلّب صفحات شرحه اعتناؤه الشديد ببيان الروايات المختلفة، فلا يمر على مسألة فيها تعارض إلا وحاول دفعه بمختلف المسالك والقواعد المعتمدة عند أهل الفن.

7. اهتم ابن رسلان بفقه الحديث في شرحه اهتماما بالغا، فاختصر المسائل اختصار يليق بالشروح الحديثية، ونقل الأقول بكل أمانة، ورجح ما يراه صوابا بكل إنصاف وتجرد.

أما أهم التوصيات فهي:

1. أُوصي بمزيد من العناية بهذا الكتاب، لأنه بحر زاخر بشتى أنواع العلوم، وإنني لأرجو الله أن يوفقني لدراسات أخرى حول ما احتواه هذا البحر من علوم.

2. أوصي الباحثين بدراسة مدى اهتمام ابن رسلان بالتأصيل الفقهي ومقاصد الشريعة من خلال شرحه لسنن أبي داود.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

5. قائمة المراجع

- ابن أبي الدنيا، عبد الله،(1991م)، **المرض والكفارات**، بومباي، الدار السلفية.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، (1952م)، **الجرح والتعديل**، الهند، بيروت، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي.
- ابن الصلاح، تقي الدين، (1986م)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، سوريا، بيروت، دار الفكر، دار الفكر المعاصر.
- ابن العماد، عبد الحي، (1986م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دمشق، بيروت، دار ابن كثير.
- ابن الغزي، محمد، (1990 م)، **ديوان الإسلام**، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن تغري بردي، يوسف، (د.ت)، **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ابن حجر العسقلاني، أحمد، (د.ت)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار المعرفة.
- ابن حنبل، أحمد، (2001 م)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن خزيمة، محمد، (2014 م)، **صحيح ابن خزيمة**، القاهرة، دار التأصيل.
- ابن رسلان، أحمد (2016م)، **شرح سنن أبي داود**، مصر، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.
- ابن عبد البر، يوسف، (1387 ه)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ابن كثير، إسماعيل، (د.ت)، **اختصار علوم الحديث**، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن ماجة، محمد، (د.ت)، **سنن ابن ماجه**، بيروت، دار الرسالة العالمية.
- ابن منظور، جمال الدين (د.ت)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر.
- أبو داود: سليمان بن الأشعث، (2009 م)، **سنن أبي داود**، بيروت، دار الرسالة العالمية.
- أبو شُهبة، محمد، (د.ت)، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، مصر، دار الفكر العربي.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد، (1984م)، **مسند أبي يعلى**، دمشق، دار المأمون للتراث.
- الألباني، محمد، (1423 ه)، **ضعيف أبي داود**، الكويت، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع.
- الألباني، محمد، (1985م)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، بيروت، المكتب الإسلامي.
- البخاري، محمد، (د.ت)، **التاريخ الكبير**، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية.
- البخاري، محمد، (د.ت)، **صحيح البخاري**، القاهرة، دار الشعب.
- البزار، أحمد، (2009م)، **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.
- البقاعي، إبراهيم، (2001م)، **عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران**، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية.
- البيهقي، أحمد، (2003 م)، **السنن الكبرى**، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الترمذي، محمد، (1998 م)، **سنن الترمذي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الترمذي، محمد، (د.ت)، **الشمائل المحمدية للترمذي**، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الجندي، المفضل، (1441ه)، **فضائل مكة للجندي**، المملكة العربية السعودية، المكتبة الشاملة.
- الجويني، عبد الملك، (2007م)، **نهاية المطلب في دراية المذهب**، المملكة العربية السعودية، دار المنهاج.
- الخياط، أسامة، (2001م)، **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء**، الرياض، دار الفضيلة، دار ابن حزم.
- الخياط، عبد العزيز،(د.ت)، **طرق الاستدلال بالسنة والاستنباط منها**، القاهرة، حلب، بيروت، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- الدارقطني، علي، (2004 م)، **سنن الدارقطني**، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، شمس الدين، (2003 م)، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- السخاوي، شمس الدين، (د.ت)، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة.
- السيوطي: جلال الدين السيوطي(د.ت)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.

- الشوكاني، محمد، (د.ت)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت، دار المعرفة.
- الصنعاني، عبد الرزاق، (1403ه)، **مصنف عبد الرزاق**، الهند، المجلس العلمي.
- طاهر الجزائري، طاهر بن صالح، (1995م)، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- العظيم آبادي، محمد شمس الحق، (1414ه)، **غاية المقصود في شرح سنن أبي داود**، باكستان، المجمع العلمي، حديث أكاديمي.
- العليمي، عبد الرحمن، (د.ت)، **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، عمان، مكتبة دنديس.
- الفيومي، أحمد، (د.ت)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، بيروت، المكتبة العلمية.
- القاضي عياض، عياض بن موسى(د.ت)، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، تونس، القاهرة، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- القاضي عياض، عياض بن موسى، (1998 م)، **إكمال المُعْلِمِ بفوائد مسلم**، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- المزي، يوسف، (1980م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- مسلم، مسلم بن الحجاج، (2010م)، **صحيح مسلم**، لبنان، دار الكتاب العربي.
- مسلم، مسلم بن الحجاج، (د.ت)، **صحيح مسلم**، القاهرة، دار التأصيل.
- المقريزي، أحمد، (2002م)، **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة**، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- النووي، محيي الدين، (1392ه)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت، دار إحياء التراث العربي.